نابلس: وقفة دعم وإسناد للأسرى في سجون الاحتلال

نابلس- وفا- شارك ممثلون عن الفعاليات الوطنية والشعبية وعدد من أهالي الأسرى، أمس الاثنين، في نابلس في إحياء اليوم العالمي لنصرة الأسرى والأسيرات من خلال وقفة إسناد وسط نابلس.

وحمل المشاركون في الفعالية التي نظمتها اللجنة الوطنية لدعم الأسرى في محافظة نابلس، الأعلام الفلسطينية، وصور الأسرى، واللافتات المناهضة لسياسات الاحتلال، والمطالبة بتحرير الأسرى من السجون والمعتقلات.

وأكدوا أن الاحتلال يمعن في سياسة العقاب الجماعي بحق الأسرى، من تجويع وحرمان من أبسط الحقوق والتنكيل بهم، وصولا إلى إقرار قانون إعدام الأسرى، وأكدوا أن شعبنا اليوم أحوج إلى الوحدة الوطنية لمواجهة هذا المحتل.

وشدد المشاركون على أهمية تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه قضية الأسرى.

وتأتي هذه الوقفة في إطار فعاليات تضامنية متواصلة دعماً للأسرى، وتنديداً بسياسات الاحتلال التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني.

الاحتلال يهدم منشآت في رام الله ونابلس ويخطر بهدم أخرى في القدس

محافظات- الحياة الجديدة- وفا- صعّدت سلطات الاحتلال من سياسة هدم المنشآت الفلسطينية ومصادرتها، حيث هدمت، أمس الاثنين منزلًا قيد الإنشاء ومزرعة في بلدة كفر مالك شرق رام الله، ومنشأتين زراعيتين في بلدة بيت دجن شرق نابلس، فيما وزعت إخطارات بهدم منشآت تجارية قرب حاجز قلنديا شمال القدس المحتلة، في إطار سياسة تستهدف الوجود الفلسطيني ومصادر رزق المواطنين، خاصة في المناطق المصنفة «ج».

وهدمت قوات الاحتلال، منزلًا قيد الإنشاء ومزرعة خيل في منطقة جبل العاصور ببلدة كفر مالك شرق رام الله.

وأفاد الناشط جهاد القاق بأن قوة من جيش الاحتلال اقتحمت المنطقة، وهدمت منزلًا قيد الإنشاء تبلغ مساحته نحو 140 مترًا مربعًا، إضافة إلى مزرعة خيل بمساحة 460 مترًا مربعًا، تعود للمواطن خير بعيرات.

وأوضح أن قوات الاحتلال كانت قد سلمت بعيرات قبل نحو عامين إخطارًا بوقف البناء، قبل أن تنفذ عملية الهدم بحجة وقوع المنشآت ضمن المناطق المصنفة «ج».

وأشار إلى أن قوات الاحتلال أجبرت المواطن على إخراج الخيل من المزرعة قبل هدمها، فيما تركت جميع الأغراض والمستلزمات الأخرى داخلها.

وفي محافظة نابلس، هدمت قوات الاحتلال منشأتين زراعيتين في بلدة بيت دجن شرق المدينة.

وأفادت مصادر أمنية ومحلية بأن عددًا من الآليات العسكرية اقتحمت البلدة، وهدمت منشأتين زراعيتين «براكسين»، تعود إحداهما للمواطن غسان حنيني، فيما تعود الأخرى لمواطن من عائلة التمام.

وأضافت المصادر أن عمليات الهدم تسببت بانقطاع التيار الكهربائي عن منطقة السهل الغربي في البلدة.

كما هدمت قوات الاحتلال، بركسا وغرفة زراعية في بلدة بيت فوريك شرق نابلس.

وأفادت مصادر أمنية بأن جيبات احتلالية ترافقها جرافة عسكرية اقتحمت المنطقة الشرقية من بلدة بيت فوريك، وهدمت بركسا، وغرفة زراعية تعودان للمواطن عايد رجال نصاصرة، كما جرفت مساحات مزروعة من الأراضي في محيط المنطقة.

وفي القدس المحتلة، أخطرت سلطات الاحتلال بهدم منشآت قرب حاجز قلنديا العسكري شمال المدينة.

وأفادت محافظة القدس بأن سلطات الاحتلال سلمت أربعة إخطارات تستهدف مباني ومنشآت تقع بالقرب من الحاجز، كما قامت بتصوير عدد من المباني السكنية في المنطقة، وسط مخاوف من تنفيذ عمليات هدم جديدة بحق منشآت المواطنين.

أوضح الناشط ضد الاستيطان جنوب الخليل أسامة مخامرة أن قوات الاحتلال اقتحمت خلة الحمص جنوب يطا، وسلّمت المواطن خليل عزمي بحيص إخطار وقف عمل في منزله المكون من طابق واحد وتبلغ مساحته 270 مترا مربعا ويؤوي 14 فردا، كما سلّمت إخطار وقف عمل في كرفان مكون من ثلاث غرف ويوي عشرة أفراد تعود ملكيته للمعتقل محمد موسى ادعيس، كما سلّمت إخطار وقف عمل في منزل قيد الإنشاء تعود ملكيته للمواطن فيصل محمد أبو تحفة.

«الرئاسية العليا لشؤون الكنائس» تدين اعتداء المستوطنين على دير الأرمن في القدس الشرقية

رام الله- الحياة الجديدة- أدانت اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس في فلسطين، الاعتداء الذي نفذته مجموعة من المستوطنين على دير الأرمن في القدس الشرقية، الذي شمل البصق على مدخل الدير وإلقاء الحجارة، في استفزاز جديد يستهدف الوجود المسيحي ومقدساته في المدينة المقدسة.

وأكدت اللجنة في بيان، أمس الاثنين، أن هذا الاعتداء يأتي في سياق سلسلة متواصلة من اعتداءات المستوطنين التي تستهدف الكنائس والمساجد ورجال الدين والأماكن المقدسة، وتعكس تصاعد السياسات الاستيطانية الرامية إلى فرض وقائع جديدة في الضفة، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب استمرار العدوان على قطاع غزة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وحرية العبادة. وأضافت أن هذا الاعتداء تزامن مع استمرار الجرائم المرتكبة بحق أبناء الشعب الفلسطيني، التي أسفرت عن استشهاد 18 فلسطينياً في قطاع غزة، بما يعكس نهجًا متواصلًا من الانتهاكات التي تستهدف الإنسان الفلسطيني ومقدساته، وتؤكد خطورة التصعيد القائم في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

ودعت اللجنة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، والضغط على سلطات الاحتلال لوقف اعتداءات المستوطنين والانتهاكات المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته، ومحاسبة المسؤولين عنها، وتوفير الحماية الدولية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، باعتبارها جزءًا أصيلًا من التراث الإنساني والديني.

فرعتا شرق قلقيلية تحت وطأة اعتداءات المستوطنين منذ بداية العام

قلقيلية-وفا- ميساء عمر- تشهد قرية فرعتا، الواقعة شرق محافظة قلقيلية، تصاعدا ملحوظا في اعتداءات المستوطنين منذ مطلع العام الجاري، حيث تتواصل الهجمات التي تستهدف المواطنين وأراضيهم وممتلكاتهم، في محاولة لفرض واقع جديد ودفع المواطنين إلى ترك أراضيهم.

ويقول الشاب محمد شناعة، إنه اشترى قطعة أرض في المنطقة الشرقية من القرية؛ بهدف البناء عليها، إلا أن تصاعد اعتداءات المستوطنين حال دون ذلك، واضطره إلى عرضها للبيع، بعد أن بات الوصول إليها محفوفًا بالمخاطر بسبب ملاحقة المستعمرين لكل من يتواجد في المنطقة.

ولا تقتصر الاعتداءات على أصحاب الأراضي المعدة للبناء، بل تمتد إلى المزارعين الذين يعتمدون على أراضيهم مصدرا رئيسيا للدخل.

ويكشف المزارع عبد المعطي رزق عن معاناته جراء اعتداءات المستوطنين، موضحًا أن أرضه البالغة مساحتها دونمين كانت تشكل مصدررزق أساسيًا لعائلته من خلال زراعة الخضراوات، إلا أن تصاعد الاعتداءات والخشية من التعرض لها أثناء الوصول إلى الأرض أو جني المحاصيل، دفعه إلى تقليص نشاطه الزراعي فيها بشكل كبير.

ويوضح المواطن حجازي يامين أن منازل المواطنين أصبحت هدفا مباشرا للمستوطنين، مشيرا إلى أن منزله يتعرض بصورة متكررة لرشق الحجارة وإلقاء النفايات، ما تسبب في حالة من الخوف والقلق لدى أفراد أسرته، مطالبًا بتوفير الحماية للأهالي، ووضع حد لهذه الاعتداءات.

وفي السياق، قالت عضو مجلس قروي فرعتا رولا عبد العزيز لـ»وفا»، إن اعتداءات مستوطني مستوطنتي «حفات جلعاد» و»يتسهار»، المقامتين على أراضي المواطنين شرق القرية، شهدت تصعيدا غير مسبوق منذ بداية العام، موضحة أن قرب المستوطنين من القرية، إذ لا تبعدان سوى 200 إلى 300 متر، يبقي السكان تحت تهديد دائم.

وأضافت أن القرية سجلت نحو 400 اعتداء منذ مطلع العام، كان أعلاها خلال شهر تموز الماضي بواقع 40 اعتداءً، مقارنة بنحو 30 اعتداءً خلال شهر حزيران.

وأشارت إلى أن الاعتداءات أسفرت عن استيلاء المستوطنين على نحو 300 دونم من أراضي القرية، وتجريف أو إحراق نحو 150 دونمًا أخرى، معظمها مزروع بأشجار الزيتون، إضافة إلى إحراق 20 مركبة، وإلحاق أضرار بنحو 50 منزلًا ومنشأة، وتنفيذ 40 اعتداءً مباشرا بحق المواطنين، شملت الرشق بالحجارة وإطلاق الرصاص.

وبينت عبد العزيز أن الاعتداءات تركزت في المنطقتين الشرقية والجنوبية من القرية، حيث يقع مقام «أبو الجود» في المنطقة الشرقية، والذي يدعي المستوطنون تبعيته لهم، ويؤدون فيه طقوسًا دينية، مشيرة إلى أنهم أقاموا بالقرب منه «كرفانات»، و»بركسات»، وحظائر لتربية الأغنام، كما نصبوا خيامًا استيطانية في المنطقة الجنوبية، الأمر الذي حرم نحو 35 عائلة من الوصول إلى أراضيها واستثمارها.

وأضافت أن المستوطنين انتهجوا أساليب ترهيبية بحق السكان، من بينها إلقاء خنازير نافقة أمام منازل المواطنين، وسرقة التيار الكهربائي من شبكة القرية لتزويد الأراضي التي استولوا عليها بالكهرباء.

وأوضحت أن المستوطنين أحضروا مؤخرًا مكعبات إسمنتية؛ تمهيدًا لإنشاء بوابة زراعية، بما يفرض مزيدًا من القيود على وصول المواطنين إلى أراضيهم.

وأكدت عبد العزيز أن الهدف من هذه الاعتداءات لم يعد يقتصر على تخريب الممتلكات، بل يتمثل في إفراغ الأرض من أصحابها ومنعهم من فلاحتها ورعي مواشيهم، تمهيدًا للاستيلاء عليها، وتوسيع رقعة الاستيطان، مشيرة إلى أن البؤر الجديدة تشكل امتدادًا لسياسة التوسع التي تنتهجها مستوطنة «حفات جلعاد».

وتقع قرية فرعتا شرق محافظة قلقيلية، ويحدها من الشمال قرية إماتين، ومن الجنوب قرية جيت، ومن الجنوب الشرقي قريتا عوريف وعصيرة القبلية التابعتان لمحافظة نابلس، ويبلغ عدد سكانها نحو 1200 نسمة، فيما تبلغ مساحتها نحو 1760 دونمًا، وتعد من القرى المحاذية للبؤر الاستيطانية، ما يجعلها عرضة لتصاعد اعتداءات المستوطنين بصورة متواصلة.

«الوطني» يحذر من تكرار اقتحامات المستوطنين لبلدة كفل حارس وتدنيس المقامات الدينية التاريخية

رام الله- الحياة الجديدة- حذر رئيس المجلس الوطني روحي فتوح، من تكرار اقتحامات المستوطنين لبلدة كفل حارس وتدنيس المقامات الدينية التاريخية تحت حماية قوات الاحتلال.

واعتبر فتوح في بيان، أمس الاثنين، أن تلك الاقتحامات تشكل تمهيدا ممنهجا لفرض السيطرة عليها وتهويدها في إطار تنفيذ قرارات حكومة اليمين الاستيطانية المتطرفة وسياساتها الهادفة إلى فرض وقائع استيطانية جديدة وطمس الهوية التاريخية والحضارية الفلسطينية.

وأكد أن هذه الاقتحامات والأعمال الاستفزازية تنفذ في إطار خطة حكومية لترجمة قرارات حكومة اليمين الاستيطانية المتطرفة وسياساتها إلى وقائع ميدانية، وفرض السيطرة على المقدسات الدينية، وتكريس المشروع الاستيطاني الاحتلالي، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني واتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية.

ودعا فتوح الأمم المتحدة واليونسكو إلى التحرك العاجل لوقف هذه الانتهاكات، محذرا من أن استمرار المجتمع الدولي في الاكتفاء ببيانات الإدانة يوفر غطاءً فعليا لتصعيد هذه الاعتداءات، مطالبا بتحمل المسؤوليات القانونية واتخاذ إجراءات دولية ملزمة تكفل حماية المقدسات الدينية والتراث الثقافي الفلسطيني، ومحاسبة دولة الاحتلال على خرقها للقانون الدولي واعتدائها على الإرث الإنساني والحضاري الثقافي.

كيف تعيد أوامر وضع اليد رسم خريطة جنين؟

جنين- وفا- زهران معالي- لم تكن أوامر الاحتلال الخمسة عشر الأخيرة مجرد سلسلة قرارات عسكرية لوضع اليد على نحو 200 دونم من أراضي محافظة جنين، بل بدت وفق قراءة الخرائط وشهادات مختصين، جزءا من مشروع أوسع يعيد رسم الجغرافيا في جنوب المحافظة، ويغير شكل الحركة والاقتصاد والعمران فيها لسنوات مقبلة.

وخلال الأسبوع الماضي، أصدر جيش الاحتلال 15 أمراً عسكرياً لوضع اليد على ما مجموعه 199.824 دونم من أراضي محافظة جنين، خصص 14 أمراً منها لشق طرق عسكرية وتوسعتها بطول إجمالي يبلغ 11.326 كيلومتر، فيما خصص الأمر العسكري رقم (ت/26/90) مساحة 22.026 دونم من أراضي بلدة اليامون لإقامة موقع عسكري وشق طريق وصول إليه.

لكن الأرقام، كما يقول مختصون، لا تروي القصة كاملة، فالقضية لا تتعلق بمساحات محددة من الأرض بقدر ما تتعلق بوظيفة هذه الأراضي وموقعها في الخريطة الجديدة التي يجري رسمها.

فالطرق العسكرية المقترحة تمتد بين عرابة وقباطية ومسلية ومركة والجربة، وهي بلدات تشكل الشريط الحيوي الجنوبي لمحافظة جنين، وتضم أراضي زراعية واسعة ومناطق إستراتيجية تشرف على محاور الحركة الرئيسية، كما تمثل مجال التوسع العمراني المستقبلي لهذه التجمعات.

ويقول مسؤول ملف الاستيطان في محافظة جنين طارق إغبارية: إن ما يجري «ليس احتياجاً عسكرياً مؤقتاً، وإنما مشروع متكامل لإعادة هندسة السيطرة العسكرية والأمنية في المحافظة».

ويضيف أن قراءة الخرائط تكشف عن «ضم زاحف وإعادة هندسة جغرافية وديمغرافية لشمال الضفة»، من خلال السيطرة على المناطق الحيوية وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وعزل التجمعات السكانية عن بعضها البعض.

ويرى إغبارية أن خطورة هذه الأوامر تكمن في تجاوزها حدود المناطق المصنفة (ج)، إذ تمتد بعض الأوامر إلى مناطق مصنفة (أ)، وهو ما يشكل، بحسبه، تطوراً لافتاً منذ توقيع اتفاق أوسلو، ويعكس محاولة فرض واقع عسكري جديد داخل مناطق يُفترض أنها خاضعة للولاية الفلسطينية.

وتشير بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى أن 12 أمراً تقع بالكامل داخل المنطقة المصنفة (ج)، بينما يستهدف الأمر (ت/26/95) أراضي بلدات قباطية ومركة والجربة داخل المنطقة المصنفة (أ)، وتمتد أوامر أخرى بين المنطقتين (أ) و(ج).

وتُظهر الخرائط، بحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أن الطرق العسكرية الجديدة لا تقف عند حدود السيطرة على الأراضي التي شملتها الأوامر، بل تشكل شبكة تربط بين موقعي «نوعاه» و»عيمك دوتان» الاستيطانيين اللذين أقرت الحكومة الإسرائيلية إنشاءهما في محافظة جنين.

ويشير مختصون إلى أن شق الطرق يمثل مرحلة أساسية تسبق تثبيت أي وجود استعماري جديد، إذ توفر هذه الطرق إمكانية الحركة الآمنة لقوات الاحتلال والمستوطنين، وتسمح بإقامة نقاط عسكرية ومواقع مراقبة على امتدادها.

ويرى إغبارية أن الاحتلال لا يبدأ بالمستوطنة فقط، بل يبدأ أولاً بـ»هندسة المكان»، من خلال فتح الطرق وتأمين الحماية العسكرية، ثم الانتقال لاحقاً إلى تثبيت الوجود الاستعماري المدني.

ويقول: إن هذه المنظومة ستؤدي إلى زيادة السيطرة على الحركة، وإمكانية إقامة بوابات وحواجز ومواقع عسكرية جديدة، بما يفرض قيوداً إضافية على المواطنين.

وفي بلدة قباطية، تبدو آثار هذه القرارات أكثر وضوحا، وتتجسد هذه المعطيات ميدانياً في المنطقة الواقعة بين قباطية ومسلية، حيث تتواصل أعمال التجريف التي تنفذها جرافات الاحتلال تمهيداً لإقامة مستوطنة «نوعاه»، بالتزامن مع تحركات عسكرية مكثفة في محيط الموقع.

وتشير هذه الأعمال إلى انتقال المشروع من مرحلة التخطيط والقرارات السياسية إلى مرحلة تهيئة الأرض والبنية التحتية اللازمة، من خلال فتح الطرق وتجهيز المسارات التي ستربط الموقع الجديد بشبكة الطرق والمواقع العسكرية القائمة.

وبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فإن إنشاء الطرق العسكرية المرتبطة بالمواقع الاستيطانية الجديدة لا يقتصر على خدمة الوصول إليها، بل يشكل جزءاً من منظومة أوسع لتأمينها وحمايتها، عبر وجود عسكري دائم وبنية يساعدان على تثبيت هذه المواقع وتوسيعها مستقبلاً.

وفي هذه المنطقة تحديداً، تتقاطع أعمال التجريف مع أراض تشكل امتدادا جغرافيا واقتصاديا لبلدات جنوب جنين، الأمر الذي يضع مستقبل الأرض والتوسع العمراني والنشاط الاقتصادي أمام تحديات جديدة.

ويؤكد رئيس البلدية بلال عساف، أن الأراضي المستهدفة ليست مجرد مساحات زراعية، بل تمثل الامتداد الطبيعي للبلدة باتجاه مسلية، وتشكل مخزونها المستقبلي للتوسع العمراني.

ويقول: إن السيطرة على هذه الأراضي ستؤثر في قدرة قباطية على النمو والتوسع، في ظل محدودية المساحات المتاحة أمام الزيادة السكانية.

ولا تقتصر الخسارة على الجانب العمراني، إذ إن أغلبية هذه الأراضي مزروعة بأشجار الزيتون وتشكل مصدر رزق للعديد من العائلات، كما ترتبط بالمنطقة الصناعية الواقعة بين قباطية والزبابدة، التي تضم كسارات ومحاجر ومصانع توفر فرص عمل واسعة، وفق ما يؤكد عساف.

ويحذر من أن فرض واقع عسكري أو استيطاني جديد في المنطقة قد ينعكس على حركة المنشآت والعمال، ويشكل ضغطاً إضافياً على اقتصاد البلدة.

ومن الناحية القانونية، يوضح المستشار القانوني في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان محمد الأطرش أن هناك فرقاً أساسياً بين أمر وضع اليد وأمر الاستيلاء.

ويقول: إن أمر الاستيلاء يؤدي إلى نزع ملكية الأرض ونقلها إلى سلطات الاحتلال، بينما أمر وضع اليد لا ينقل الملكية، وإنما يمنع أصحاب الأرض من الوصول إليها أو الانتفاع بها بحجة وجود احتياج أمني يحدده قائد الجيش.

لكن الأطرش يؤكد أن التجربة على مدار السنوات الماضية أظهرت أن الاحتلال يستخدم أوامر وضع اليد كأداة للسيطرة طويلة الأمد.

ويقول: «المشكلة ليست في الأمر العسكري المؤقت فقط، وإنما فيما يأتي بعده، لأن الاحتلال يبدأ بذريعة أمنية مؤقتة، ثم يعمل على تمديد الأمر سنوات طويلة، قبل أن تتحول البنية التي أقيمت إلى واقع دائم يخدم المشروع الاستيطاني».

ويضيف أن الخطورة الأكبر تكمن في أن هذه الأوامر لا تُستخدم فقط لشق الطرق، بل لإنشاء منظومة متكاملة تشمل طرقاً ومواقع عسكرية ونقاط مراقبة، تمهد لاحقاً لربط المواقع الاستيطانية وتثبيت وجودها.

مناطق (أ).. سابقة تتجاوز الترتيبات القائمة

ويعتبر الأطرش أن وصول أوامر وضع اليد إلى أراضٍ مصنفة (أ) يحمل دلالة قانونيّة وسياسية كبيرة.

ويقول: إن السيطرة العسكرية الإسرائيلية على مناطق مصنفة (أ) من خلال أوامر عسكرية تمثل خرقاً للترتيبات التي نص عليها اتفاق أوسلو، باعتبار أن هذه المناطق تخضع للولاية المدنية والأمنية الفلسطينية.

ويضيف أن الإشكالية في هذه الحالات لا تتعلق بالقانون فقط، وإنما بوجود أزمة سياسية مرتبطة بمحاولة فرض الولاية القضائية الإسرائيلية على مناطق لا تخضع لها وفق الاتفاقيات الموقعة.

وأشار إلى أن أصحاب الأراضي في المناطق المصنفة (ج) يجري العمل على تقديم اعتراضات قانونية نيابة عنهم، لكن التعامل مع الأوامر التي تمس مناطق (أ) و(ب) يحتاج إلى مسار سياسي ودبلوماسي إلى جانب المسار القانوني.

واختيار الشريط الممتد من عرابة إلى قباطية ومسلية لم يكن، بحسب المختصين، أمراً عشوائياً، كون المنطقة تشرف على محاور الحركة الرئيسية جنوب جنين، وتضم سهل عرابة الذي يعد من أهم المناطق الزراعية في المحافظة، كما تمثل نقطة الربط بين مدينة جنين والقرى الجنوبية والمحافظات الأخرى.

ومن خلال شبكة الطرق العسكرية الجديدة، يصبح الاحتلال أكثر قدرة على التحكم في هذه المحاور وتأمين حركة قواته ومستوطنيه، مقابل زيادة القيود على حركة الفلسطينيين.

وقد تبدو مساحة الأراضي التي شملتها الأوامر محدودة مقارنة بمساحة محافظة جنين، لكن التحول الحقيقي يكمن في الوظيفة التي تؤديها هذه الأوامر. وبينما تستعد البلديات وأصحاب الأراضي لتقديم الاعتراضات القانونية، تبدو المعركة، وفق المعطيات الميدانية والقانونية، أبعد من استرداد مئات الدونمات؛ فهي تتعلق بمستقبل الجغرافيا الفلسطينية في جنوب جنين، وما إذا كانت المحافظة ستبقى فضاءً متصلاً، أم تتحول تدريجياً إلى تجمعات منفصلة تفصل بينها الطرق العسكرية والحواجز والمستوطنات.